معضلة استكمال الاندماج الأوروبي في ظل تنامي النزعة نحو الخصوصية الوطنية

The dilemma of completing European integration in light of the growing tendency towards national privacy

ط.د/نوال شحاب[1]*

[1]جامعة الجزائر3،إبراهيم شيبوط (الجزائر)

chehab.nawel@univ-alger3.dz

أ.د/مخلوف ساحل[2]

[2]جامعة الجزائر3،إبراهيم شيبوط (الجزائر)

sahel.makhlouf@univ-alger3.dz

تاريخ الإرسال: 2022/09/30 تاريخ القبول: 2022/12/27 تاريخ النشر: 2022/12/29

ملخـــص: *تهـدف هـذه الدراسـة للبحـث فـي العلاقـة الجدليـة بـين تنـامي و تزايـد التوجـه نحـو الخصوصـية الوطنيـة في أوروبـا و مـدى تـأثير ذلـك على تقـدم و اسـتمرار الانـدماج الأوروبـي - كعمليـة و مسـار في آن واحـد- حيـث أن تحقيـق الاتحـاد الأوروبـي لنتـائج أكبـر و تقدمـه لمراحـل أكثـر ،يعني تحـول دراسـة مـدخل مـن مـداخل علـم العلاقـات الدوليـة إلى مسـتوى أعلى مـن الواقعيـة و المنهجيـة. كمـا أن النمـوذج الأوروبـي تميـز بـ عقليـة إدماجيـة ، مثلـت جـزءا مـن ثقافتـه ومـن طبيعـة بنائـه الاجتمـاعي و السياسـي، غير أن التوجـه المتزايـد نحـو تعزيـز الخصوصـية الوطنيـة على حسـاب مبـدأ الجماعـة ،خلـق العديـد مـن الصـعوبات و التحـديات أمـام تقـدم الاندماج إلى مراحل أعلى و هذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا البحث.*

الكلمات المفتاحية: *الاندماج الأوروبي؛ الخصوصية الوطنية؛ السيادة؛ الجماعة؛الإتحاد الأوروبي*

تصنيف جال: *P45، F52، F52، F52، F55 .*

Abstract: *This study aims to examine the dialectical relationship between the growing trend toward national privacy in Europe and the extent of its impact on the progress and continuation of European integration-as a process and a path at the same time-as the European Union's achievement of greater results and its progression to more stages, means the transformation of the study of an introduction to the sciences of international relations to a higher level of realism and methodology. The European model was also characterized by an integrative mentality wish represented part of its culture and the nature of its social and political structure. However, the increasing trend towards strengthening national privacy at the expense of the principle of community, created many difficulties and challenges in front of the progress of integration to higher stages.*

key words: *European integration; National privacy; Sovereignty; Community; European union.* ***JEL classification:*** *P45 ; F52 ; F52 ; F52 ; F55.*

* المؤلف المرسل.

1.مقدّمة:

لم يدل الواقع الذي انطلقت منه تجربة الوحدة الأوروبية على أنها قادرة على بناء اتحاد اقتصادي وتكتل سياسي يضم 27 دولة، فقد نجحت هذه التجربة في صناعة مسيرة للتراكم الوحدوي عبر رحلة طويلة من التفاعلات السياسية والاجتماعية والثقافية. إذ كان من الصعب على أكثر المتفائلين أن يتصور أن التوقيع على اتفاق لتأسيس سوق اقتصادية تضم ست دول أوروبية فقط في عام **1957**، يمكن أن يصل إلى الصورة الاتحادية الحالية التي أضحت تمثل أرقى صور الاندماج في العالم.

ولعل أبرز ما ميز تجربة الاندماج الأوروبي أنها كانت محاولة مستمرة لصناعة كيان لم تكن المؤشرات الأولى تدل على أنه قادر على النمو والاستمرار، بل ومثل نموذجا مختلفا وفريدا في تاريخ تجارب الوحدة في العالم أجمع. حيث اعتمد على صيغة للاختيار الحر، تسمح لكل دولة بالاندماج في مشروع الوحدة والمساهمة في بنائه بإرادتها الحرة، أو التوقف عند مرحلة معينة من مسيرة تطور هذا البناء أو حتى الخروج منه وتبقى عملية التطور البناء من أبرز سمات التجربة الأوروبية، والتي تحولت فيها من سوق تجارية إلى مجموعة اقتصادية سياسية ثم إلى اتحاد؛ ونجحت في تقديم رؤى سياسية قادرة على التأثير في كل مرحلة، ودفعها إلى الأمام بصورة لم تكن نقطة البداية التي انطلقت منها تبشر بالوصول إلى الخطوة التالية.

على الرغم من ولادة الاتحاد الأوروبي منذ أكثر من نصف قرن، و توسع هذا الاتحاد من ست دول إلى 27 دولة في يومنا هذا ليضم أكثر من 500 مليون نسمة، إلا أننا لا نلاحظ بوضوح أثار هذا المسار الوحدوي الطويل و الشاق في العديد من المسائل الهامة مثل السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة لاصطدامها في كل مرة بمسألة الخصوصية الوطنية ، فغالبا ما يتأثر تقدم الاندماج الأوروبي بالمصالح الوطنية،و على الرغم من العقود الطويلة من الوحدة الأوروبية إلا أن الدول الأوروبية مازالت لديها وجهات نظر مختلفة في العديد من المسائل المشتركة.

إن الدافع الرئيسي وراء اختيار هذا الموضوع، يكمن في أهمية التعمق في نظريات التكامل و الاندماج حيث يميل الكثير من دارسي علم العلاقات الدولية إلى الربط بين النظرية الوظيفية الجديدة و الاندماج في أوروبا. و عليه فإن هذه الدراسة تقوم على محاولة تتبع انتشار الاندماج الأوروبي نحو السياسة العليا،و معرفة الرهانات و التحديات التي تطرحها مسألة الخصوصية الوطنية أمام استمرار العملية التكاملية الأوروبية.

و على ضوء ما تقدم تسعى هذه الدراسة للإجابة على **الإشكالية** التالية: **إلى أي مدى تشكل مسألة الخصوصية الوطنية عائقا أمام تقدم و نجاح الاندماج الأوروبي ؟.**

من أجل تفسير إشكالية البحث و محاولة الإجابة عليها، قمنا بصياغة **الفرضية الرئيسية** الآتية:

يتوقف تقدم الاندماج الأوروبي على مدى قدرة أعضائه على تجاوز الخصوصية الوطنية و العمل على تحقيق التوافق بينهم في المسائل المشتركة.و قد اعتمدنا في دراسة الإشكالية المطروحة على المنهج التاريخي

حيث تبرز أهميته في تحليل الظروف التاريخية التي ارتبطت بتطور التجربة الاندماجية الأوروبية، و المنهج الوصفي التحليلي بالنظر للطبيعة المتداخلة للموضوع ،حيث يتطلب وصف الظاهرة كما تبدو في الواقع و ربطها بالإطار النظري الملائم لتفسيرها.

و للإجابة على **الإشكالية** المطروحة، قسمنا البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية كما يلي:

أولا: التصور النظري و العملي للاندماج الأوروبي.

ثانيا: بروز النزعة نحو الخصوصية الوطنية خلال مسار الوحدة الأوروبية.

ثالثا : التحديات و الصعوبات التي تطرحها الخصوصية الوطنية أمام تقدم الاندماج الأوروبي.

2. التصور النظري و العملي للاندماج الأوروبي:

يندرج تطور الاتحاد الأوروبي من الناحية النظرية،تحت ما يعرف باسم نظريات الاندماج الإقليمي و هي النظريات التي نشأت لتفسير عملية الاندماج بين الدول المختلفة من حيث الدوافع، القوى المحركة والآليات مع التنبؤ بمستقبل هذه العملية،وعلى الرغم من قدم الكتابات حول موضوع الوحدة و التكامل إلا أن هذه النظريات لم تتطور بشكلها الحديث إلا مع تطور حركة الوحدة الأوروبية. (كمال، 2001، صفحة 17).

و سنتناول خلال هذا المحور نقطتين أساسيتين هما :النظريات المفسرة للاتحاد الأوروبي و البنية المؤسساتية التي تميزه عن غيره من التجمعات الإقليمية.

1.2 النظريات المفسرة للاتحاد الأوروبي:

1.1.2 تحديد المفاهيم:

حضي "**التكامل**" أو "**الاندماج**" **Integration** ، كغيره من الظواهر و العمليات السياسية بنصيبه من الاهتمام، و كذا الجدل من طرف رواد نظرية التكامل حول إيجاد الصيغ المناسبة لتعريفه، حيث اختلف الكثير حول تحديد و إعطاء تعريف مضبوط للمفهوم نظرا لتداخله مع مصطلحات مشابهة وكثرة التعاريف الفقهية لهذا المصطلح، فمثلا الأستاذ أكرم عبد الرحيم في كتابه يستخدم مصطلح التكامل للدلالة على التكتل والاندماج وكذلك بالنسبة لعبد الوهاب الكيالي (في موسوعة السياسة) ، نجده لا يفرق بين التكامل والاندماج حيث يرى أن التكامل أو الاندماج هو "حالة من التوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين أجزاء وأطراف تشكل في مجموعها وحدة أو نظاما حيث تكون خصائص الوحدة أو النظام ككل غائبة في أي من العناصر المكونة وحدها". (الكيالي، 1990، صفحة 779).

و بالرغم من الاختلافات بين الصيغ المقترحة لتعريف عملية التكامل، إلا أن هناك اتفاق ضمني حول الهدف النهائي منها، و هو الوصول إلى تكوين مركز أو وحدة سياسية جديدة ذات مستوى أعلى من الدولة، أو ما يطلق عليه رواد نظرية التكامل اسم "الجماعة السياسية "التي يحدد "**أمتياي إيتزيوني**" **Etzioni** خصائصها الأساسية في: (بوقارة،2017، صفحة 47).

- امتلاك السيطرة الفعلية على استعمال وسائل العنف.

- امتلاك مركز اتخاذ القرار، بحيث يمكنها التأثير بشكل كبير على توزيع الموارد و الحوافز عبر كامل الجماعة.

- امتلاك مركز مهيمن في التعريف السياسي للأغلبية الكبرى من المواطنين.

أما عن الطريقة التي يتم وفقها التكامل فهي بدورها تختلف حسب الأهداف و التصورات و المعطيات الخاصة بأطراف العملية التكاملية، و كذلك الظروف المحيطة بها.

و يمكن إعطاء تعريف إجرائي **للتكامل** أو **الاندماج** "باعتباره قيمة مؤسساتية في العلاقات الدولية ناتجة عن تطورها نظريا وممارستها من خلال تكريس فكرة الاعتماد المتبادل بين الوحدات السياسية ، كما يعتبر عملية موضوعية وموجهة للتكيف المتبادل بين البنى الاقتصادية،السياسية، الاجتماعية وحتى العسكرية لدولتين أو أكثر نحو نظام متجانس بتحويلها إلى مركبات دولية لتوفير الزمن ورفع الإنتاجية بما يخدم أطراف هذه العملية". (جندلي،2015، صفحة 12).

2.1.2 أهم المقاربات النظرية المطروحة:

- **المقاربة الفيدرالية (Federalist Approach):**

تسعى إلى تطبيق نموذج الدولة الفيدرالية على المستوى الدولي، وبموجبه ينتقل التجمع الإقليمي مباشرة إلى اتحاد تتولى شؤونه سلطة تحل محل سلطاته القطرية في الشؤون الاتحادية،بينما تتولى هذه الأخيرة صلاحيات تتحدد وفق نظام اللامركزية الذي يتم الاتفاق عليه، إذ يشترط المنهج الفيدرالي ضرورة تنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها لأجهزة الاتحاد الجديدة. (بوقارة، 2008، صفحة 41).

وقد وجدت الفيدرالية صدى لها في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، فقد دعا تشرشل عام **1946** إلى إنشاء اتحاد فيدرالي في أوروبا، أو ما أطلق عليه "الولايات المتحدة الأوروبية" .

- **المقاربة التعاملية (Transactionalist Approach):**

أساس هذا الطرح هو تعدد الاتصالات وأهميتها كوسيلة لتعميق شعور جماعة بأهمية جماعة أخرى إذا ما توافر الاستعداد للاستجابة التبادلية بينهما، وتعتبر العملية التكاملية عملية تراكمية تتزايد معها الروابط السياسية ،الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية بين البشر، على نحو يؤدي في النهاية إلى تقليص احتمالات استخدام العنف في العلاقات فيما بينهم، وإلى توفير مؤسسات وأدوات تنقلهم سلميا إلى "**مجتمع آمن**"الذي حسب رأي أهم دعاة هذا المنهج "**كارل دويتش**" **Karl Deutsch** يأخذ أحد شكلين،إما "**المجتمع الموحد**"الذي تندمج بموجبه الوحدات الأعضاء في كيان أكبر أو "**المجتمع التعددي**" الذي تحتفظ فيه الحكومات باستقلالها القانوني ولكنها تنشئ مؤسسات لبعض أوجه التعاون.

فالعبرة حسب "**Deutsch**" ليست في الأطر المؤسسية ،بل في الإحساس بالانتماء إلى جماعة واحدة أي أنه من دون توافر مجموعة مشتركة من القيم والمعايير والإحساس بالانتماء، يكون من الصعب إضفاء شرعية على مؤسسات التكامل.

- **مقاربة الوظيفية الأصلية (Functionalist Approach):**

ترتبط هذه المقاربة بإسهامات "**ديفيد ميتراني**" **(David Mitrany)** الذي كان من أهم دعاة المدرسة الوظيفية التي ظهرت بين الحربين العالميتين، والتي أملت في أن يتجه العالم إلى الإتحاد على دفعات، وتقوم فكرة "**Mitrany**" على ضرورة الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الفنية أو الوظيفية في عملية التكامل، ويؤكد على أن نجاح التعاون في أحد المجالات التقنية الخاصة أو المجال الوظيفي، سوف يؤدي بالتعاون إلى مدى أكبر في مجالات الأخرى ذات العلاقة وهذه العلاقة هي ما يسمى"**بالتشعبية" (Ramification)** بمعنى زيادة كثافة الارتباط وتخصصه في أدق المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

والتعاون في مجالات فنية ونقل الوظائف من الدولة الوطنية إلى منظمات دولية يديرها فنيون ،و نجاح هذه المنظمات يؤدي إلى تخفيف حماس الجماهير للدولة القطرية وما يصاحبها من نعرات وطنية تهدد السلام، الأمر الذي يسهل إدخال المزيد من المهام إلى منظمات مماثلة، إلى أن يتم تغطية مختلف أوجه الحياة البشرية. (بوقارة، 2017، صفحة 75).

- **مقاربة الوظيفية الجديدة (Néo-Fonctionnaliste):**

أهم منظريها "**ارنست هاس**" **(Ernst.B.Haas)**، وقد بدأ بنقد الأفكار الوظيفية لـ"**Mitrany**"، وبعد نشره لكتابين الأول في **1958** بعنوان **(The Uniting of Europe)** والثاني في **1964** بعنوان (**Beyond the Nation State)** أصبح يعرف بأبي الوظيفية الجديدة.

انطلق من نقد فكرة "**Mitrany** " الخاصة بإمكانية الفصل بين الأمور السياسية والأمور الفنية بما فيها الاقتصادية حيث أكد "أن التفرقة بين الأمور السياسية والأمور الفنية، أو بين رجل السياسة والخبير الفني هي مسألة غير قائمة، لأن الأمور الفنية عادة ما تصبح كذلك نتيجة لقرار سياسي سابق.

وقدم "**Haas**" مفهوما جديدا هو مفهوم "**الانتشار**" **(Spill-over)** لتفسير التداخل بين عملية التكامل الفني والسياسي والذي يعتبر المحور الأساسي للمنهج الوظيفي الجديد، حيث يرى أن التكامل في القطاعات الفنية (الوظيفية) سوف يؤدي إلى انتشار العملية بشكل تدريجي إلى مجالات أكبر بما فيها المجال السياسي ،فحسب رأيه الوظيفية الجديدة تقوم على أساس وجود مصالح تنافسية للأطراف الأعضاء لكن لا يجب أن تكون هذه المصالح متناقضة، وهذه الطبيعة التنافسية هي التي تولد الرغبة في البحث عن الطرق والوسائل التي تخدم جميع المصالح. (بوقارة، 2017، صفحة 76).

- **المقاربة المؤسساتية:** و تعرف المؤسسات بأنها مجموعة من التمثيليات المشتركة و الممارسات الاجتماعية و القواعد الرسمية و القيم التي تحد من التفاعل البشري و تمكنه في الوقت ذاته.

و يندرج المدخل المؤسساتي ضمن الجيل الثالث من نظرية الليبرالية الجديدة، حيث حفزت أفكار هذه المقاربة عملية الاندماج الأوروبي من خلال الاهتمام بنمو المؤسسات إلى الحد الذي أصبح القرار فيه مؤسساتي، فالمفوضية الأوروبية مثلا أصبحت لها أجندتها الخاصة و إمكانياتها، و أصبحت قادرة على العمل بشكل مستقل عن الدول. (مقلد، صفحة 56).

- **المقاربة البنائية الاجتماعية:** تركز على الجانب الاجتماعي و على تأثير عناصر معينة مثل الهوية

و المعايير و التأهيل في بناء الاندماج - كمثال على ذلك التأهيل الاجتماعي للنخب- و تقوم على فكرة أن التبادل و الاتصال بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي المختلفة من شأنه أن ينقل و لو بشكل جزئي سلطات و صلاحيات من سيطرة الدولة الوطنية إلى اتجاه المساعي الجماعية، من خلال شبكة عمل عالية المستوى مع تأثيرات تحولية. (مقلد، صفحة 57).

من هنا يظهر أن أي دراسة للعملية الاندماجية تحتاج إلى الجمع و الربط بين هذه المقاربات التقليدية والحديثة،ذلك أن واقع هذه العملية يبين صعوبة الفصل بين الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، و قد اتبع الاندماج الأوروبي منهجية مميزة في تطوره وفق اتجاهين عمودي وأفقي:

- **المنهج العمودي**: وذلك كما رسمته نظرية التكامل الاقتصادي والتدرج المرحلي من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة فالوحدة الاقتصادية وأخيرا مرحلة الاندماج الاقتصادي التام.
- **المنهج الأفقي**: وذلك بقبول الاتحاد لأعضاء جدد ، حيث شمل التوسع الأول للجماعة الأوروبية نحو الشمال في جانفي **1973** بانضمام المملكة المتحدة، ايرلندا والدنمارك وصولا إلى التوسيع السادس والكبير في ماي **2004** بانضمام عشرة دول (من وسط شرق أوروبا ودول البلطيق)، ثم التوسع الأخير في **2007** بانضمام بلغاريا ورومانيا وهكذا أصبح عدد الدول المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي **27** دولة بعدما كان ست **(06)** دول فقط عند تأسيسه. (الإمام، 2004، صفحة 533).

2.2 البنية المؤسساتية للاتحاد الأوروبي:

إن أي دراسة للاتحاد الأوروبي لا يجب أن تغفل المراحل التاريخية، التي مرت بها التجارب الوحدوية الأوروبية، ونعني بذلك اللبنات الأولى التي ساهمت في وضع أسس البناء الوحدوي، وتلك الخيارات الأساسية و الأفكار الدافعة للشعوب الأوروبية نحو تحقيق الوحدة السياسية المنشودة، فقد اختارت الأمم الأوروبية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، دخول مرحلة قوامها البحث عن التوافقات الإقليمية، وإعمال التجارب السياسية الكفيلة بتوسيع الرقعة الجغرافية الأوروبية وتحويلها إلى فضاء جغرافي وسياسي موحد.

و يبدو الاتحاد الأوروبي من حيث هيكله التنظيمي وبنيته المؤسساتية، أقرب إلى شكل المنظمة الحكومية منه إلى شكل الدولة، و من المعروف أن أي منظمة دولية حكومية تقوم على التعاون الاختياري الحر بين الدول الأعضاء ،و الاتحاد الأوروبي لا يمثل استثناء على هذه القاعدة، لأن وجوده و استمراره و تطوره كان على الدوام رهنا بالقدر المتاح من الإرادة المشتركة للدول الأعضاء، لكن حين يكون الهدف من التعاون الاختياري الحر بين عدد من الدول هو الوصول إلى درجة من التكامل أو الاندماج، تسمح في نهاية المطاف، بتحقيق شكل ما من أشكال الوحدة السياسية، يصبح من الضروري أن تتنازل الدول المعنية عن قدر متزايد من سيادتها لصالح المنظمة الوليدة، وهو ما يجعل هذه الأخيرة تبدو وكأنها مطالبة بأن تحل تدريجيا محل الدول الأعضاء للقيام بالوظائف المتزايدة التي توكل إليها من جانب هذه الدول.

وتلك حقيقة يفترض أن تعكسها البنية المؤسساتية وآليات صنع القرار في أي منظمة اندماجية، و من هذا المنطلق نجد أن البناء الهيكلي للاتحاد الأوروبي ينقسم إلى مؤسسات رئيسية و أخرى استشارية ومستقلة .

1.2.2الهيئات و المؤسسات الرئيسية:

هناك مؤسسات تساهم في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي وهي : المجلس الأوروبي، المجلس الوزاري، و المفوضية الأوروبية،البرلمان الأوروبي و محكمة العدل الأوروبية.

- **المجلس الأوروبي:**

يتكون المجلس الأوروبي من رؤساء دول و حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد، ويعتبر أعلى مستويات صنع القرار، وهو عبارة عن اجتماعات قمة تعقد بين رؤساء الدول و الحكومات في الاتحاد الأوروبي،و الواقع أن معاهدة روما المنشئة للاتحاد الأوروبي لم تتضمن نصوصا واضحة حول طريقة اجتماعات الجماعة، ولم يجتمع قادة الدول في السنوات العشر الأولى لإنشائها إلا ثلاث مرات. ولكن بدأت تظهر الحاجة إلى وجود إطار منظم لتبادل وجهات النظر على مستوى القمة وحل المشكلات التي لا تستطيع الجماعة الأخرى حلها.

لذلك تم الاتفاق في قمة ديسمبر **1974** في باريس على عقد اجتماعات لرؤساء الدول و الحكومات ثلاث مرات سنويا تحت اسم المجلس الأوروبي، وعقد بالفعل أول اجتماع في هذا الإطار في دبلن في مارس **1975**، و استمرت الاجتماعات على هذا المنوال حتى الاتفاق في ديسمبر **1985** على قصر الاجتماعات على مرتين في السنة،مع إمكانية عقد اجتماعات أخرى في الظروف الخاصة. (صباح، 2016، صفحة 10)

- **المجلس الوزاري:**

وهو أحد الأجهزة الرئيسية التي تضمنها الهيكل التنظيمي لعملية الاندماج الأوروبي منذ البداية، حيث كان يسمى قبل أكتوبر **1993** مجلس الجماعات الأوروبية، لكن تعديلات كثيرة طرأت على تشكيل المجلس و طريقة صنع القرار فيه، وقد تطور عبر المعاهدات، و آخرها معاهدة ماستريخت. ويعتبر المجلس المؤسسة الرئيسية التي تعبر فيها كل دولة عن مصالحها الخاصة، وتقوم كل دولة بعرض وجهة نظرها عن طريق الوزير المختص أو من خلال ما يعرف بلجنة الممثلين الدائمين. وتضم هذه اللجنة وفودا من الدول الأعضاء مكونة من دبلوماسيين و خبراء من الوزارات المختلفة، ويرأسها ممثل دائم بدرجة سفير ويجتمع الممثلون الدائمون مرة كل أسبوع على الأقل . أما عن وضعية التصويت في المجلس الوزاري فإن الدول الأعضاء ليس لها أصوات متساوية، لأن لكل دولة عددا من الأصوات يتناسب مع حجمها و حاول نظام التصويت في المجلس الوزاري أن يخلق نوعا من العدالة بين الدول الكبيرة و الدول الصغيرة بحيث أنه أوجد توازنا بين مصالح الدول الصغيرة ومصالح الدول الكبيرة. (نافعة، 2004، صفحة 194).

- **المفوضية الأوروبية:**

تعتبر المفوضية إحدى المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار الأوروبي،و يعين أعضاء المفوضية من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد،غير أن هذه المؤسسة شهدت تطوراً كبيراً عبر المسيرة الطويلة لعملية الاندماج الأوروبي.

ونظراً لاختلاف طبيعة النظام السياسي للاتحاد الأوروبي، فإن الدور الذي تلعبه المفوضية لا يقتصر على الدور التنفيذي التقليدي الذي تلعبه الحكومات في النظم السياسية الداخلية، إذ تمارس المفوضية في الاتحاد الأوروبي وظائف وصلاحيات ذات أبعاد متعددة منها: (نافعة، 2004،صفحة202).

- تنفيذ ما يشرع من قوانين أو يصدر من قرارات، وذلك من منطلق أنها أحد الأجنحة الرئيسية للسلطة التنفيذية في الاتحاد،ومن ثم فهي مسؤولة عن إدارة العملية الاندماجية برمتها.
- متابعة ومراقبة تنفيذ المعاهدات، فهي مسئولة عن وفاء حكومات الدول الأعضاء بما تعهدت به، و التأكد من ذلك، وعن التزام الهيئات والشركات الأوروبية بالقوانين و اللوائح.

- **البرلمان الأوروبي:**

البرلمان الأوروبي هو الهيئة التمثيلية التي تعبر عن إرادة الشعوب الأوروبية، ويتمتع أعضاء البرلمان الأوروبي بنظام للحصانة يشبه نظام الحصانة المعمول به في الدول،ويعقد البرلمان اجتماعاته في مبنى بستراسبورغ بفرنسا، والذي يقام فيه 12 دورة عامة في السنة، وهو يعتبر المقر الرسمي.و مبنى أخر ببروكسل ببلجيكا وهو الأكبر وتنعقد فيه اجتماعات اللجان والمجموعات السياسية والجلسات العامة.

- **محكمة العدل الأوروبية:**

وهي الجهاز القضائي للاتحاد الأوروبي ، تتكون المحكمة من قاضي من كل دولة،ويشهد له بالكفاءة والخبرة في المجالات القانونية. ويقوم المجلس الوزاري باختيار أعضاء المحكمة بناء على ترشيحات الدول . ويختار قاضي واحد منهم ليكون رئيساً للمحكمة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد،وقد يتغير عدد أعضاء المحكمة بتغير عدد أعضاء الجماعة الأوروبية،ويعتبرون مستقلين ، ويضع الاتحاد الأوروبي للقضاة كل الوسائل اللازمة للقيام بواجباتهم على أكمل وجه وحماية استقلالياتهم وحيادهم .(صباح،2016،صفحة 20).

2.2.2 الهيئات و المؤسسات الاستشارية ذات الطابع التقني: بالإضافة إلى المؤسسات الرئيسية السابقة يوجد عدد من المؤسسات منها ما له دور استشاري، ومنها ما هو مستقل عن عمل مؤسسات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي،ولكنها كلها تعمل لخدمة عملية الاندماج الأوروبي ولمصلحة أوروبا الموحدة في المستقبل، وهذه الهيئات تتمثل في محكمة المراجعين و لجنة الأقاليم و البنك المركزي الأوروبي و البنك الأوروبي للاستثمار.

بناءاً على ما تم ذكره ، يمكن القول أن جميع مؤسسات وأجهزة الاتحاد الأوروبي مستقلة تعمل بحياد عن الدول الأعضاء،وتسعى لتنمية عملية الاندماج في الاتحاد،ويشترط على موظفيها عند توظيفهم ، العمل بحيادية واستقلالية من أجل الوصول إلى المستقبل الأفضل لأوروبا الموحدة .

3. بروز النزعة نحو الخصوصية الوطنية خلال مسار الوحدة الأوروبية:

سنتطرق فيما يلي إلى مفهوم الخصوصية الوطنية،مظاهرها و الأسباب التي أدت إلى تطورها بين الدول الأوروبية بالشكل الذي أصبح يعيق أي تطور و تقدم لعملية الاندماج .

1.3 مفهوم الخصوصية الوطنية:

مصطلح "**الخصوصية**" في الشق الأول من المفهوم يشير في الأصل إلى نطاق الحياة الخاصة، في العقود الأخيرة تطور هذا المفهوم على نطاق أوسع ليضمن الحق في السيطرة على البيانات الشخصية و تختلف الثقافات والأفراد في الحدود الفاصلة والمحددة لما يعتبر خاصا لكنها تشترك في أفكار رئيسية، عندما يُقال بأن شيئا ما خاص لشخص، فهذا غالبا يعني أن ذلك الشيء مميز بطبيعته أو حساس بالنسبة إليه.

ويغطي مجال الخصوصية أيضا الأمن الذي يمكن أن يشتمل على مفاهيم مثل: الاستخدام المناسب وحماية المعلومات، وقد تأخذ الخصوصية شكل الحرية الجسدية. (وكيبيديا، 2022) ويدخل حق عدم التعرض لانتهاكات غير قانونية للخصوصية من قبل الحكومة أو الشركات أو الأفراد في قوانين كثير من الدول وفي بعض الحالات في دستور الدولة، لكن كل الدول تقريبا لديها قوانين تحد من الخصوصية بطريقة ما، ومثال على ذلك: القوانين المتعلقة بالضرائب والتي عادة ما تتطلب مشاركة معلومات عن الدخل الشخصي أو الأرباح، وفي بعض الدول قد تتعارض الخصوصية الفردية مع قوانين حرية التعبير وبعض القوانين قد تتطلب الإفصاح عن معلومات تعد خاصة في الدول أو الثقافات الأخرى. لكن قد يتم التنازل طوعيا عن الخصوصية ،وذلك عادة من أجل تحقيق مصالح متبادلة، وغالبا ما يصاحب ذلك مخاطر وخسائر معينة، و يعتبر هذا الطرح وجهة نظر إستراتيجية في العلاقات الإنسانية.

ويعد مفهوم "**الخصوصية الفردية**" العالمي حديث النشأة ومرتبطا بشكل كبير بالثقافة الغربية على وجه التحديد البريطانية وثقافة أمريكا الشمالية، وقد ظل غير معروفا في بعض الثقافات حتى الآونة الأخيرة، وفقا لبعض الباحثين إن مفهوم الخصوصية يفصل ويميز الثقافة الأنجلو أمريكية عن الثقافة الغربية الأوروبية مثل الفرنسية أو الايطالية. (ساحل،2010، صفحة 108).

بالنسبة للشق الثاني من المفهوم " **الوطنية**" فيقصد بها المشاعر الفطرية التي يمتلكها الأفراد تجاه النسب و القرابة و المجتمع السياسي ككل، وكذا الولاء و الطاعة و المشاركة الوجدانية و الاستعداد الدائم لمساعدة الفرد للآخر و التضحية بالذات من أجل المصلحة العامة للوطن.

و بهذا المعنى أصبحت الوطنية كمفهوم تتمثل في كيان مادي يعرف "**بالدولة الوطنية**" ، و انبثقت الوطنية من هذه الدولة التي يقيم بها مجموعة كبيرة من البشر، و يعتبرون هذه الدولة هي الوطن الذي تحقق.

و تعبر "**الخصوصية الوطنية**" عن فكرة ذات طبيعة تبادلية بين الدولة و مواطنيها، حيث هناك قيم مشتركة للدولة يعبر عنه خيار تاريخي و كلي مجتمعي، و تقوم الدولة على تأمين هذه القيم و حمايتها و رعايتها و الامتناع عن أي عمل أو فعل ينال من هذه القيم، و كل الأفراد يقبلون الدولة و يعتبرونها الوطن و المصدر الأساسي للوطنية و الولاء ،حيث تمثل الدولة الشكل الشرعي للوطن و الوطنية.

و تعني الخصوصية الوطنية وجود دولة المواطن، حيث أصبح الخطاب السياسي يقدم مصطلح "**وطني**" على أنه تعبير وصفي للدولة، و أصبحت الدولة هي الشكل المدعم و الشرعي لحماية الخصوصية الوطنية التي تكون أساسية لعملية بناء الدولة، فالدولة توفر الأطر التأسيسية التي تفصل "**الأنا** "عن "**الآخر**"، الداخل عن الخارج، و الأمان عن التهديد، و الأساليب الأساسية التي توظفها الدولة في بناء الوطنية التي ارتبطت بظهور نظام الدولة الوطنية و دعمها، و ارتباط الخصوصية الوطنية بحدود هذه الدولة. (البنا،2019، صفحة 18).

و دون الدخول في الاختلافات الأكاديمية و الفلسفية في تحديد تاريخ نشأة الدولة الوطنية الحديثة يمكن القول أنها تأسست مع معاهدة "**وستلفاليا**" عام **1648**، التي وضعت حدا للحروب الأوروبية الدموية المتناحرة من خلال التأسيس لمبادىء السيادة على إقليم جغرافي محدد و معترف به من قبل الدول الأخرى في الجانبين الداخلي و الخارجي.

و قد ذابت الأشكال السابقة للدولة الوطنية (مثل القبيلة و العشيرة) في شكل جديد من الارتباط الاجتماعي هو الارتباط الوطني، الذي يكون مستحيلا دون الدولة الوطنية، فالدولة و رمزيتها من الأمور المهمة جدا في تأسيس القوى العاطفية الوطنية.

و نجد من أهم مكونات الخصوصية الوطنية "**الهوية**"، التي تمثل النقطة المحورية للإنتماء بالنسبة للذات، و بشكل عام تبنى الهوية على التفاعل بين "الأنا "و "الآخر"،فالهوية هي "الأنا "في إطار علاقتها "بالآخر" و هي أيضا الشخصية و سلوك الأبناء الأصليين للدولة ،و تتمثل مقوماتها في اللغة و الدين و التاريخ المشترك. (البنا، 2019،صفحة 49).

2.3 أسباب و مظاهر تزايد النزعة نحو الخصوصية الوطنية:

ظل الاتحاد الأوروبي واحدا من أهم تجارب الاندماج الإقليمي التي عرفها العالم بل وأنجحها جميعا إذ تفوق في الكثير من المجالات، حتى تلك التي أخفقت فيها الدولة الوطنية، واستطاع أن يحل بعبقرية مؤسسيه وتغليبهم للمصلحة الأوروبية العامة على مصالحهم الضيقة ،تلك العقدة المستعصية من تاريخ العداء الفرنسي الألماني مؤكدا على مقولة "**السلام الديمقراطي**" وأن الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها، وقد شكل تحديا لمبادئ دولة وستفاليا ،وفي مقدمتها مبدأ السيادة والاستقلال.

و من أهم **أسباب** تزايد النزعة نحو الخصوصية الوطنية و التي أصبحت تشكل أهم العوائق أمام تقدم الاتحاد الأوروبي و استكماله لمساره الاندماجي نذكر ما يلي:

- **سياسات الاتحاد الأوروبي خلال الأزمات:**
  - **الأزمة المالية 2008:**

إن أزمة الديون الأوروبية التي غالبا ما يشار إليها أيضا بأزمة منطقة اليورو أو أزمة الديون السيادية الأوروبية، وهي أزمة ديون متعددة السنوات تجري في الاتحاد الأوروبي منذ نهاية عام **2009** ،والتي مست العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، مثل اليونان ، البرتغال ،ايرلندا، اسبانيا و المجر لم تتمكن من تسديد ديونها الحكومية أو إعادة تمويلها أو إنقاذ البنوك المثقلة بالديون تحت إشرافها الوطني دون

وجود مساعدة من أطراف ثلاثة، مثل بلدان منطقة اليورو الأخرى أو البنك المركزي الأوروبي أو المؤسسات المالية الدولية. (ويكبيديا، 2022).

وتفاوتت الأسباب التفصيلية لأزمة الديون في العديد من البلدان ،وكان لها أكبر الآثار السلبية على الاقتصاد الأوروبي و على اليونان خاصة، و نذكر من أهم تلك الآثار الركود الذي استمر للسنوات اللاحقة و الذي خلف أرقاما قياسية في معدلات البطالة و عجز في الموازنة و الدين العام ،و كذا الإجراءات الحكومية التقشفية التي فرضتها سياسات الاتحاد الأوروبي لحل الأزمة، و الجدير هنا بالذكر هو ما خلفته هذه السياسات من رفض و سخط لدى شعوب هذه الدول، و التي زادت من النزعة نحو الخصوصية الوطنية و شككت في مساعي الوحدة الأوروبية .

- **أزمة جائحة كورونا:**

من التأثيرات التي فرضتها جائحة كورونا على أوروبا، هي حالة الصراع بين الهويات، إذ يعيش الأوروبيون حالة من الازدواج في الهوية الأوروبية و الهوية الوطنية. و غالبا ما تتزايد حالة الصراع بين هاتين الهويتين في الأزمات و الكوارث، فعلى المستوى النظري و المؤسساتي دفعت معاهدة ماستريخت عام **1992** لتحقيق الهوية الأوروبية المشتركة و عززتها معاهدة لشبونة عام **2007**،في حين تسببت جائحة كورونا بعودة الدول الأوروبية إلى منطق الدولة الوطنية ،و الاعتماد على الذات بدلا من الاتحاد الأوروبي، لاسيما دول الشمال الأوروبي- كألمانيا و هولندا و الدول الاسكندينافية- و أغلقت هذه الدول حدودها و اتبعت سياسات و تدابير خاصة بها.

وأدت هذه الأزمة إلى انعدام الثقة بين دول الشمال الأوروبي و دول الجنوب، إذ ترى دول جنوب أوروبا مثل إيطاليا و اسبانيا- الدول الأكثر تضررا من الجائحة- أنها خذلت من قبل دول الشمال الأوروبي و شددت اللهجة في كونها لن ترضى بالخسارة و هذا كذلك ما شكل ضربة قوية لطموحات و أمال الاتحاد الأوروبي في التقدم في الوحدة من جهة ، و أبرز من جهة أخرى التمسك بالمصلحة الوطنية و التركيز على أسبقية الدولة الوطنية و خصوصيتها على حساب مبدأ الجماعة. (العلاق، 2020، صفحة 171).

- **مشاكل اللاجئين و الهجرة غير الشرعية:**

تعرف أوروبا في السنوات الأخيرة ،تدفق أعداد غير مسبوقة من المهاجرين غير الشرعيين و اللاجئين الفارين من ظروف الحرب في بلدانهم، كالسوريين و مؤخرا الأوكرانيين الذين برزوا بقوة في المشهد الأوروبي الحالي، و تزايدت هذه الموجات من اللاجئين ابتداءا من **2015** من تركيا إلى اليونان، و عبر المتوسط إلى ايطاليا و فرنسا، مرورا بدول مثل كرواتيا، و سلوفاكيا، والمجر، وصولا إلى النمسا و ألمانيا. و قد اقترن بالأزمة صعوبة تطبيق الإجراءات الأوروبية الحاكمة لذلك، المتمثلة في معاهدة "**دبلن**" التي تحمل مسؤولية التعامل مع اللاجئين مع أول دولة أوروبية مستقبلة يصلون إليها، وهو ما كان مستحيلا مع تدفقات وصلت إلى مئات الآلاف. (صادق اسماعيل، 2018، صفحة 88).

و ظهرت خلال الأزمة انقسام حاد بين الدول الأعضاء، خاصة على خلفية قرار وضع حصص تلتزم كل دولة عضو باستقبالها وفقا لعدد السكان، إجمالي الناتج القومي، و معدل البطالة. و الدولة التي

ترفض استقبال حصتها يتم تغريمها، نشير إلى أن هذا القرار مر بالأغلبية المؤهلة فقط، و لقي معارضة شديدة من دول وسط و شرق أوروبا ، مما زاد بشكل عام من عدم رضا الرأي العام الأوروبي عن الاتحاد و التشكيك في منظومته القانونية و المؤسساتية و التوجه نحو تبني السياسات الحكومية الوطنية.

شكلت هذه النقاط أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد النزعة نحو الخصوصية الوطنية و فيما يلي نتطرق إلى أهم **المظاهر** التي برزت من خلالها الخصوصية الوطنية:

مما لا يدعو للشك ،أن هذه الأزمات و بالخصوص أزمة الديون السيادية، خلفت آثارا عميقة و كبيرة على استكمال المسار الاندماجي للاتحاد الأوروبي، من تبني سياسات تقشفية ، انخفاض معدلات النمو و ارتفاع نسبة البطالة و سخط و عدم رضا لدى فئات متزايدة من الأوروبيين، مما دفع ذلك إلى تنامي صعود التيارات الشعبوية اليمينية المتطرفة، المشككة في الاتحاد الأوروبي و الرافضة لسياسات التقشف الاقتصادي، المنددة بالنخب الحاكمة و المعادية للهجرة، و هذا الطرح يشكل أهم مظاهر التوجه نحو النزعة الوطنية.

- **صعود اليمين المتطرف و الحركات القومية في أوروبا:**

إن صعود تيار اليمين المتطرف ليس حكرا على بلدان معينة كالسويد أو إيطاليا أو فرنسا، بل مثل اتجاها عاما عبر أنحاء أوروبا في الأعوام القليلة الماضية. ورغم أن الأفكار القومية دائمة الحضور في السياسة الأوروبية، لكن المستويات المرتفعة من التأييد التي باتت تحظى بها أحزاب أقصى اليمين وما تروج له من أفكار ، أمر حديث العهد نسبيا. و تشترك أحزاب اليمين في كونها أحزاب ضد الهجرة و كذا في العداء للأجانب، رفض الأقليات، فكرة التعددية الثقافية و تدعو للدفاع عن الهوية الوطنية و عن التقاليد القومية التاريخية بالإضافة إلى رفضها للاندماج الأوروبي. (صادق اسماعيل،2018، صفحة 90).

وبشكل عام، فإنه قد أصبح واجبا على جميع صناع القرار وقادة الرأي في أوروبا، دق ناقوس الخطر في وجه العلو المطرد للتيارات اليمينية المتعصبة في طول القارة، فمن مظاهرات الكراهية العلنية ضد المسلمين في ألمانيا، إلى طرد قبائل الغجر من فرنسا، والاعتداء على الآسيويين في بريطانيا، إلى رفض استقبال اللاجئين وطردهم من السواحل الإيطالية واليونانية، يبدو جليا أن أوروبا تتراجع عن الصورة التي حاولت التمسك بها لعقود طويلة، خاصة بالنظر للنتائج التي أصبحت تحققها هذه الأحزاب في المواعيد الانتخابية في العديد من الدول التي لديها ثقل معتبر في الاتحاد الأوروبي و هذا ماتعكسه نتائج الانتخابات الأخيرة في كل من فرنسا و ايطاليا لسنة 2022.

- **الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي:**

شكلت قوة الانتماءات والهويات الفرعية الأوربية واحدا من أهم التحديات أمام استمرار الاتحاد الأوروبي في التوسع ، وفي ظل بروز الحركات القومية وازدهار حركات اليمين المتطرف في أوروبا وخفوت تيار الوحدة الأوروبية باتت الشعوب الأوروبية تنزع نحو الانفصال والاستقلال. و"**البريكست**" وإن كان في ظاهره بسبب الرسوم الأوروبية والأعباء الاقتصادية فإن في باطنه يحمل رغبة كثير من البريطانيين في الاستقلال التام عن الاتحاد الأوربي و الحفاظ على الخصوصية الوطنية البريطانية.

في الثمانينيات من القرن الماضي، ظهر مفهوم التشكك "Eurosecptic" في الاتحاد الأوروبي،وقد ارتبط ببريطانيا، و منها انتشر إلى باقي أوروبا. و قد تعددت تعريفاته ما بين التخوف من زيادة صلاحيات الاتحاد الأوروبي على حساب سيادة بريطانيا، وصولا إلى رفض عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي (و من قبلها الجماعة الأوروبية). (صادق اسماعيل، 2018، صفحة 92).

و يرى البعض أن للتشكك البريطاني في الاندماج الأوروبي جذوره التاريخية و الثقافية، منها التحامل ضد فرنسا ثم ألمانيا، و التحيز إلى العلاقات مع الكومنولث و الولايات المتحدة، و التخوف من المساس بالسيادة البرلمانية. و بذلك فالبريكست في نظر أنصاره هروب من مشروع ألماني فرنسي محكوم عليه بالفشل (أصابه الركود)،بينما تتقدم الولايات المتحدة والصين.

تعد كذلك قضية الهجرة العامل الأهم للتصويت لمصلحة الخروج من الاتحاد، في ظل عدم الرضا عن زيادة أعداد المهاجرين، خاصة من وسط أوروبا، بعد توسع الاتحاد شرقا في عامي 2004 و 2007 و ذلك في ظل عدم قدرة أي من المسؤولين على التعامل مع الرأي العام الرافض للضغط الذي تشكله الهجرة على سوق العمل و الخدمات العامة.

من الجانب الآخر نجد أن الاتحاد الأوروبي يواجه تحديا كبيرا بخروج دولة بحجم بريطانيا، التي تمثل واحدة من الدول الثلاث الكبرى و المهمة، الى جانب ألمانيا و فرنسا. فمثلا ساهمت بريطانيا عام 2015 ب8.5 مليار يورو في ميزانية الاتحاد ، الى جانب كونها ثالث أكبر دولة من حيث عدد السكان، مما يجعلها سوقا ضخمة ولاعب مؤثرا في عملية صنع القرار. (cabral, 2017)

و عليه فإن الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي لم يضع مستقبل هذا الأخير موضع تساؤل فقط، بل ذهب إلى أبعد من ذلك حيث وضع نظريات التكامل و الاندماج هي الأخرى موضع التساؤل.

كانت هذه أهم المظاهر التي تعبر عن مدى تنامي النزعة نحو الخصوصية الوطنية و التي تقف كحاجز لمواصلة مسار الاندماج الأوروبي .

4. التحديات و الصعوبات التي تطرحها الخصوصية الوطنية أمام تقدم الاندماج الأوروبي:

نتعرف خلال هذه النقطة على التحديات و العراقيل التي تشكلها النزعة نحو الخصوصية الوطنية في طريق استكمال البناء الأوروبي .

1.4استمرار قوة التوجهات الوطنية في صناعة السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة:

على الرغم من أن أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي، هي نقل صلاحيات الدول الوطنية إلى المؤسسات فوق-الوطنية، فقد استمرت هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة من دول الاتحاد،لذا فإن نموذج الاتحاد الأوروبي على وضعه الحالي، لا يمكن عده اتحادا فيدراليا.إذ لا يزال الاتحاد يواجه اعتراضات و معوقات تحول دون تحوله إلى حكومة إقليمية،و يعز ذلك إلى استمرار احتفاظ الدول بسيادتها و ممارستها العديد من الوظائف المميزة كالسياسة الخارجية و الأمنية، كما أن معظم صلاحيات الاتحاد نابعة من معاهدات مبرمة بين الدول الأعضاء، و أن جل تشريعاته تعتمد على

إدراج مبادرات الأطر المشتركة على مستوى الدول الأعضاء، و كذا الاعتماد على الأجهزة التنفيذية لتلك الدول في تنفيذ السياسات المشتركة ، (العلاق، 2020، صفحة 466).

و قد تمكنت عملية الاندماج الأوروبي من إيجاد آلية لاتخاذ القرارات قادرة على حل معضلة التباين بين الدول الكبيرة والدول الصغيرة والدول القوية والضعيفة، وذلك عن طريق التمييز بين قضايا سيادية تتخذ القرارات فيها بالإجماع، مما مكن جميع الدول كبيرها وصغيرها من المحافظة على سيادتها من خلال منحها جميعًا حق الفيتو، وأخرى" تكاملية" تم التوافق على أن تتخذ القرارات فيها بالأغلبية البسيطة مع منح كل دولة وزنًا تصويتيًا وتمثيليا في البرلمان وفي أجهزة صنع القرار،يتناسب مع حجمها وقوتها الديمغرافية والاقتصادية .

فآلية التصويت على قضايا"سيادية في المؤسسات الأوروبية،هي التي تتطلب الإجماع، وهو ما كان متعذرا في ظل الخلافات بين الأعضاء حول الغزو الأمريكي للعراق، مما أدى بدوره إلى تفكك الدور الأوروبي في جميع المحافل الدولية كمجلس الأمن، وحصول توتر بين الأعضاء ليس فقط حول الشرق الأوسط ولكن أيضًا في المؤسسات الدولية. كما وجدنا الخلافات الأوروبية حول إعلان كوسوفو استقلالها ، فبينما أيدت معظم الدول الأعضاء في الاتحاد هذا الإعلان، خرجت اسبانيا واليونان على الإجماع الأوروبي وانحازتا إلى جانب روسيا.

2.4 الجدل حول الدستور الأوروبي و معاهدة لشبونة:

من المؤكد أن الاتحاد الأوروبي الذي يضم 27 دولة ، لن يستطيع استكمال مسيرته الوحدوية وهو محتفظ بنفس المؤسسات و بنفس آلية العمل التي حكمت أداء الاتحاد من قبل، نجد أن هذه الدول قد انقسمت من جهة بين الدول الشرقية التي بنت علاقاتها بالاتحاد باعتباره منفذا تجاريا و سوقا كبيرا، دون أي إحساس بأهمية بناء مشروع سياسي مستقل،و من جهة أخرى بين دول ترى ضرورة أن يستكمل الاتحاد مشروعه السياسي، و هو التوجه الذي تقوده كل من فرنسا و ألمانيا، و من المؤكد أن ديناميكية البناء الأوروبي ستكون في مفترق طرق في المستقبل المنظور،حيث أصبحت هناك رؤى مختلفة لمستقبل الوحدة الأوروبية، و هو ما يجعل استمرار التجربة الأوروبية بنفس الآلية السابقة مسألة شبه مستحيلة .

و لعل الجدل الذي شهدته مناقشة الدستور الأوروبي الموحد،قد دل على أن هناك وعيا أوروبيا بهذا التباين،كما أن رفض الفرنسيين و الهولنديين المصادقة على "**الدستور الأوروبي**" عام 2005، و من بعدهما الايرلنديين لمعاهدة لشبونة عام 2007،يشير إلى عدم الشعور بوجود مشروع أوروبي حقيقي، وقد برهن هذا الرفض، بنحو خاص على اعتبار الاتحاد الأوروبي من عدد كبير من الأوروبيين بمنزلة مؤسسته-الوسيطة-و ليس درعا ينبغي عليه حمايتهم.و اتضح أن الاتحاد الأوروبي لم يتمكن من أوروبة مواطنيه من خلال دمجهم في جماعة سياسية واحدة. (ديسوا،2015، صفحة 244).

ويبقى على الساسة الأوروبيين ممن يمثلون الاتحاد الأوروبي ككيان قائم بذاته، وكذلك على السياسيين الوطنيين ممن يحبذون بقاء الاتحاد، أن يعملوا معا من أجل إعادة بناء ثقة المواطن الأوروبي في المشروع الذي كان يوما حلما جامعا لملايين البشر .فمؤشرات تراجع الثقة التي تظهرها استطلاعات

الرأي تشير إلى أن الاستياء من سياسات الاتحاد وبرامجه حالة عامة منتشرة في أوروبا، بغض النظر عن الحالة الاقتصادية لكل بلد على حدى.

5.الخاتمة:

يعبر الاندماج الأوروبي عن مشروع فكري تبلور في أذهان مفكرين وحكماء وفلاسفة وفقهاء ورجال قانون ومصلحين اجتماعيين، قبل أن يتحول إلى مشروع سياسي تسهم في بنائه،مؤسسات تحظى بدعم رؤساء الدول والحكومات وقطاع كبير من النخب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في مختلف الدول الأوروبية.

هذا المشروع لم يظهر فجأة في صورة نص متكامل قابل للتطبيق على أرض الواقع، وإنما تبلور تدريجياً، وعلى مدى قرون طويلة، من خلال رؤى فكرية في البداية، تباينت دوافعها وأهدافها كما تباينت مضامينها وما انطوت عليه من وسائل وآليات لحل الإشكاليات والعقبات المتوقعة على طريق الوحدة. و شكلت هذه الرؤى مخزوناً نهلت منه النخبة السياسية عندما بدأت الظروف العالمية والإقليمية والمحلية تنضج، وبعد ذلك تتحول الفكرة إلى مشروع سياسي قابل للتطبيق على أرض الواقع، من خلال التجربة والخطأ، للتكيف مع الظروف والمتغيرات.

إن الأساس الاقتصادي في تجربة الوحدة الأوروبية كان رئيسيا حقيقة، رغم أنه لم يكن العامل الوحيد. فقد حرصت التجربة على أن تؤسس نموذجا أوروبيا ،يقوم على نسج شبكة مصالح مشتركة بين الشعوب الأوروبية، دون أن يعني ذلك اختفاء صراعات المصالح بين هذه الدول أو بين شرائح مختلفة من شعوب كل دولة.

مع تقدم مراحل البناء الأوروبي، برز بشكل واضح و كبير التوجه المتزايد نحو الخصوصية الوطنية و الذي ظهر بوضوح في تنامي اليمين المتطرف في العديد من الدول الأوروبية و كذا الانسحاب البريطاني من الاتحاد، مشاكل الهجرة و اللاجئين و الأزمات المالية و الصحية المتتالية،مما طرح العديد من الصعوبات أمام الاتحاد الأوروبي، و بالأساس فيما يخص السياسة الأمنية و الخارجية المشتركة و الهوية الأوروبية المشتركة.

من الجانب السياسي، فإن الوصول إلى إقامة اتحاد فدرالي يسير بتوحيد السياسات الوطنية لدول أوروبا يعتبر أمرا صعبا للغاية،و ذلك كون العديد من القضايا السياسية و الأمنية الدولية ،التي ظهرت بعد تشكل الاتحاد بصورته الحالية،تؤكد على وجود اختلاف في مسار التعامل، و عدم الوصول إلى توجه سياسي موحد من الدول الأعضاء يعبر عن موقف الاتحاد الأوروبي.

وبغض النظر عن وجود العديد من التحديات التي ما زالت تواجه تركيبة الاتحاد ونوعية تأثيره على الساحة العالمية في الوقت الراهن، إلا أن سيرة الاتحاد الأوروبي بمراحله التأسيسية تعتبر نادرة كعملة قد تؤدي إلى توفير العديد من المكتسبات لشعوب الدول الأعضاء والدفع لتحقيق الأمن لأوروبا والعالم.

6.قائمة المراجع:

- جيرار ديسوا. (2015). دراسة في العلاقات الدولية. دمشق: دار نينوى.
- حسن نافعة. (2004). الاتحاد الأوروبي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حسين بوقارة. (2008). التكامل في العلاقات الدولية. سلسلة دراسات دولية .
- حسين بوقارة. (2017). ظاهرة التكامل بين التصورات النظرية وواقع العلاقات د. الجزائر: لمسة.
- حسين طلال مقلد. (بلا تاريخ). السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في نظريات العلاقات الدولية. مجلة المفكر .
- دعاء البنا. (2019). دراما المخابرات،و قضايا الهوية الوطنية. القاهرة: العربي للنشر و التوزيع.
- عبد الناصر جندلي. (أوت, 2015). التكامل مقاربة مفاهيمية تنظيرية. مجلة جيل .
- عبد الوهاب الكيالي. (1990). موسوعة السياسة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر.
- محمد صادق اسماعيل. (2018). ماذا تعرف عن البركست؟ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. المنهل.
- محمد محمود الإمام. (2004). تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد مصطفى كمال. (2001). صنع القرار في الاتحاد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- مخلوف ساحل. (مارس, 2010). إشكالية الخصوصيات الثقافية. دراسات إستراتيجة .
- وكيبديا. (5 مارس, 2022). وكبيديا. تم الاسترداد من https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AE%D8%B5%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A9
- ويكبيديا. (بلا تاريخ). وكبيديا. تاريخ الاسترداد 13 أوت, 2022، من https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9
- ياسين صباح. (3, 2016). مؤسسات الاتحاد الأوروبي و اختصاصاتها. مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية .
- يسرى العلاق. (2020). الحكومة العالمية و تطورات النظام الدولي. عمان: دار الخليج للنشر و التوزيع.
- cabral, N. c. (2017). after brexit. lisbon: palgrave.